المطلقة»: ان اسرائيل تعيش حالة حرب دائمة. وهذه الحالة توجب عليها ان تحتفظ ليس بقدرة عسكرية كاملة فحسب، بل وبامكان توفير كل ما تحتاج اليه من اسلحة وذخائر ومعدات. وبما ان اسرائيل هي ـ كما تدعي ـ حامية اليهود اينما كانوا ومحط آمالهم، فانه يحق لها، بل ويجب، ان تفعل ما تستطيع (تحتل، تقاتل، تنتج، تبيع) خدمة لمصالحهم. اي ان المبرر الكافي لكل ما تفعله اسرائيل ـ حين تساعد سوموزا في نيكاراغوا، او مونت في غواتيمالا، او دوارتي في السلفادور على اضطهاد الطبقات العاملة، او قمع ملايين السود في جنوب افريقيا بيد البيض العنصريين، وعلى تحطيم الدول المجاورة ـ هو ان يكون ذلك مفيداً لليهود، حسب رؤية القيادة الاسرائيلية. فاذا كانت مبيعات الاسلحة تخدم الاقتصاد الاسرائيلي وتصون الصناعة المحلية، فان ذلك مبرر، اخلاقياً وانسانياً، ومبرر، ايضاً، بالتهديدات الاقليمية لاسرائيل. وتدخل، هنا، عدة مغالطات تبريرية لهذا الموقف، تتجسد، مثلاً، حين عرَّف كليمان المسألة الفلسطينية، بأنها تتمثل، «اساساً، بالرفض العربي لحق قيام دولة يهودية على اي جزء من فلسطين» (ص ٧). ثم يتابع هذا المنطق المعكوس بالتأكيد ان اسرائيل تتزود بالاسلحة لانها «تجد نفسها» في منطقة عربية تستورد كميات كبيرة من الاسلحة، وكأن وجود اسرائيل وظروفها الامنية اتت صدفة، وكأن التسلح العربي لم يأت استجابة لتحديات التوسع الاسرائيلي.

حين ينتقل كليمان الى سرد تطور صادرات الاسلحة الاسرائيلية، يقدم ملاحظات عدة لافتة، منها اهمية دور الموظفين الحكوميين ما دون الوزراء في اتخاذ القرارات في هذا المجال، واهمية دور وزير الدفاع تحديداً على المستوى الوزاري (علماً بأن المؤلف يشير الى دور وزراء آخرين في عرض الصفقات خلال زياراتهم الخارجية). ويذكر المؤلف ايضاً، نجاح جهود تسويق الاسلحة الاسرائيلية بفضل سمعتها الميدانية الطيبة. كما يؤكد اهمية بيع الاسلحة في بناء العلاقات الطيبة مع دول معينة، واهمها اثيوبيا وايران، بهدف الالتفاف على دول المجابهة العربية. ويضيف كليمان، في هذا السياق، ان الكثير من العلاقات العسكرية الخارجية لاسرائيل، وبعض اقدمها واكثرها متانة (مع زائير واثيوبيا ودول اميركية، وسطى وجنوبية، معينة)، تشتمل على توفير التدريب والخبراء وغير ذلك من الخدمات العسكرية والاستشارات، اكثر مما تشمل الاسلحة والمواد الحربية؛ وتمثل تلك ميزة هامة، لها دلالات سياسية وتعزز إغراء اللجوء الى الاسلحة والمعونة الاسرائيلية بدلاً من الغربية او الشرقية، بالنسبة الى بعض دول العالم الثالث.

غير ان هذا الجزء من الكتاب يفتقر الى مناقشة واضحة لتطور الصناعة العسكرية الاسرائيلية عملياً. فكليمان يشرح، فقط، نمو الصناعة بشكل عام، من مستوى تصليح وتحديث الاسلحة المستعملة والمتقادمة، الى مستوى تجميع بعض النظم او انتاج الذخائر والمدافع، وصولاً الى مستوى انتاج المعدات الالكترونية المتقدمة ونظم الاسلحة الرئيسة للجو والبر والبحر، لكنه لا يشرح الى اي مدى اعتمد هذا النمو على استيعاب، او «استعارة»، او حتى سرقة، التصاميم والخطط الانتاجية من الخارج. مثلاً، ان طائرة نيشر التي تم تحويلها الى طائرة كفير ما هي الا نسخة مسروقة عن طائرة ميراج ـ ٣ الفرنسية، و ان كفير وميركافاه وغيرهما تحتوي على محركات وقطع اخرى اميركية، وان الكثير من الانتاج العسكري الاسرائيلي يتكل على الدعم المالي والتكنولوجي ـ المعلوماتي الاميركي. ومغزى كل ذلك يقلص من اهمية التجربة الانتاجية الاسرائيلية كنموذج للدول النامية التي لم، ولن، تنعم بالمستوى ذاته من الدعم والرفقة الغربيين. وتظهر هذه المفارقة من بين السطور، علماً بأن كليمان يحاول اخفاءها. فهو يؤكد ، مثلاً، وهو محق الى حد ما، ان «براعة اسرائيل واضطرارها الى الارتجال بسبب الصعوبات» هي التي جعلتها تنتج وتبيع الاسلحة الفاعلة؛ لكنه يقر، في جملة تالية، بأن الدعم الاميركي كان ضخماً في الفترة ذاتها، فأين الضائقة واين الحاجة للتعويض عن انقطاع سيل الاسلحة المستوردة ؟

ثم ان الرواية التي يقدمها كليمان ينقصها امر هام جداً، الا وهو عدم ذكر البعد النووي. صحيح ان اسرائيل لا تبيع الاسلحة الذرية، وان المؤلف يركز على الصادرات السلاحية الاسرائيلية وليس على الانتاج والتطوير العسكريين المحليين، غير ان اسرائيل تقوم ببيع اجهزة فنية تعتمد التكنولوجيا والمواد النووية، يندرج بعضها في سياق التبادل مع دول معينة على اساس استيراد اليورانيوم وغيره من المواد الذرية (الماء الثقيل مثلاً) منها. الا ان المبرر الاقوى لادراج الناحية النووية في هذا الكتاب يتمثل بالدور الاسرائيلي في تنمية البرامج النووية العسكرية لجنوب افريقيا وتايوان، وفي العمل المشترك معهما على تطوير صواريخ ثقيلة ارض ـ ارض،